التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية

للسيد حسن عباس زكي*

مقدمـــة :

الإسلام يتصف بالشمول نظرةً وتكاملاً : يقول الله جل شأنه ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾ .

هذا هو منطلق الإسلام إلى التعاون ، لأنَّ الإسلام هو الخير المطلق . ولذا حدد التعاون بأنه يتجه إلى البر والتقوى ، إذ أن التعاون كلمة مطاطة تتسم بعدم الوضوح والتحديد . فقد يتم التعاون بين أجزاء متنافرة اقتصادياً وسياسياً كالتعاون على نطاق الأمم المتحدة أو التعاون بين الكتلة الشرقية والغربية المتنافرتين اقتصادياً وسياسياً في شتى المجالات[1].

فالتعاون يؤدي بالضرورة إلى تحسين الأحوال المعيشية للفرد والمجتمع . فزيادة الإنتاج من السلع والخدمات كماً ونوعاً ، تتطلب التعاون والتآزر بين عناصر الإنتاج من عمل ورأسمال وطبيعة وتنظيم بالشكل والدرجة التي تحقق معدلات سريعة من التنمية الاقتصادية يحتاج إلى التخطيط والتنسيق ، للتغلب على الندرة النسبية التي تتصف بها بعض عناصر الإنتاج في المجتمعات المختلفة . وربما لا تتمتع دولة من الدول ولا شعب من الشعوب بالوفرة النسبية لكل عناصر الإنتاج مهما اتسعت الرقعة التي تشغلها هذه الدول أو تلك الشعوب . ولله حكمته في ذلك فقد جعل الدول والشعوب في حاجة إلى بعضها البعض ، تسد كل منها ما تعاني من نقص في عنصر من العناصر ، بما يفيض من هذا العنصر لدى الدول الأخرى .

وهذاالإعتماد المتبادل بين الدول ، يحد من سيطرة بعضها البعض الآخر ، وينشر الاستقرار والاحترام فيما بين شعوبها . فتقدم الشعوب ورفاهيتها يعتمدان على مدى التعاون الاقتصادي فيما بينها ، وعلى درجة التخصص وتقسيم العمل الذي تتميز بها اقتصادياً .

---

* **مستشار سمو رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة والعضو المنتدب لإدارة صندوق أبو ظبي للإنماء الإقتصادي العربي .**

(١) أنظر : **الموارد المالية العربية والتكامل العربي — الاستاذ حسن محمد برعي** المؤتمر الخاص لاتحاد الاقتصاديين العرب بغداد ١٢ — ١٥ إبريل ١٩٧٥ صفحة (٤) .

مسح عام للموارد والإمكانات الطبيعية والإقتصادية لدى الدول الإسلامية :

١ ـــ الموقع الجغرافي :

إن الله سبحانه وتعالى حبا البلاد الإسلامية بموقع جغرافي ممتاز ، يمكنها من أداء رسالتها الاقتصادية على أحسن وجه لو أحسنت استعمالها ، فهي تقع في خط الاستواء إلى جهة الشمال وتحتل مساحة شملت أوجه المناخ المختلفة ، التي تسمح بالتنوع الزراعي ، وتقع معظمها شرق خط جرينتش ، مما يمنحها موقعاً ممتازاً يساعد على تنمية الثروة النباتية والحيوانية .

٢ ـــ الموارد الطبيعية :

تتمتع الدول الإسلامية بالأراضي الخصبة . والمياه الوفيرة ، وجودة التربة ، ووفرة الثروات المعدنية والبترولية . وحسن الموقع السياحي . وهي في مركز الوسط بالنسبة للملاحة العالمية . وتجري فيها أهم أنهار العالم . كما تطل على العديد من البحار والمحيطات . فمدخل المحيط الهندي في أيدٍ إسلامية ، وكذلك الخليج العربي ، والبحر الأحمر ، والبحر الأبيض المتوسط ، والبحر الأسود ، وجانب من المحيط الأطلسي . والدول الإسلامية تسيطر على أهم المضائق العالمية والقنوات الدولية ، فمضيق الدردنيل وجبل طارق وقناة السويس وباب المندب ومضيق ملقا كلها في أيدٍ إسلامية . وكذلك فإن الدول الإسلامية تسيطر على أهم الممرات المائية والهوائية وطرق المواصلات الدولية . بالإضافة الى الموارد البشرية التي لا تقل عن ٨٠٠ مليون نسمة .

ومن ثم فإن التعاون بين الدول الإسلامية من الناحية الإقتصادية العامة ، سوف يجعل لها اليد الطولى في تقرير الأوضاع الاقتصادية في العالم إلى حد كبير ، خصوصاً إذا تحقق لهذه الدول تملك زمام الاستفادة من كافة ثروتها باستراتيجية إسلامية موحدة .

تعرضنا بشيء من الإيجاز لما تمتاز به الدول الإسلامية من إمكانات طبيعية ضخمة حيوانية وزراعية وبشرية ومعدنية ، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه : هذه هي الإمكانات متاحة متوفرة ، فكيف لنا أن نستخدمها الاستخدام الأمثل ؟ رائدنا قول الله عز وجل في محكم كتابه : ﴿ هو الذي جعلكم خلائف في الأرض ﴾ والخليفة أي الإنسان فرض عليه الإسلام استغلال الموارد بحكمة لمصلحته ولمصلحة الأقربين . وإن

الإسلام إذ يعدد طرق الاستفادة من هذه الموارد ، متفاعلة مع بعضها البعض إنما يفعل ذلك من أجل خير البشرية .

مفهوم الإقتصاد في الإسلام :

هنالك أمور لابد من استدراكها قبل المضي في البحث :

١ — « إن الإقتصاد علم يدرس الواقع الإقتصادي بظواهره المتنوعة وأطواره الثقافية ، ويستخرج القوانين وألسنن التي تحكمه وتسوده وتجري بموجبها حادثاته ، كما يستخرج عالم الطبيعة السنن التي تجري حوادثها على مقتضاها »*.

٢ — إن المباديء والأهداف التي يبنى عليها مذهب اقتصادي يحددها أصحاب المذاهب والعقائد ، كل بحسب فلسفته ومذهبه في الحياة والأهداف والقيم التي يريد تحقيقها في الميدان الاقتصادي خاصة ، وفي ميادين الحياة عامة . ومن ثم فإن مفهوم الإسلام للاقتصاد يندرج في مجمل الآية الكريمة ﴿ وهو الذي جعلكم خلائف في الأرض ﴾ مما ينبغي معه عدم الفصل بين هذا الحقل وبين باقي احتياجات الانسان وسلوكه . وهذه الحاجات المادية مرتبطة إرتباطاً تاماً بتوجيهات الإسلام ، الذي يجب أن يؤخذ ككل ؛ من حيث التزام أوامره ، واجتناب نواهيه ، وتطبيق أحكامه في هذا المجال في النطاق الشرعي العام . والغرض من كل هذا التوجيه السامي هو عدم خروج المسلم عن الصراط المرسوم ، وهو يجمع بين مصلحته الشخصية في إطار مصلحة مجتمعه ومصلحة جماعة المسلمين كأعضاء في الأسرة الإسلامية . والمسلم مرتبط بعقيدته في شتى أفعاله وفي كل دائرة من دوائر نشاطه التي أشرنا إليها ، فهو لا يقف عند حد المنفعة المادية بل يستعلي على ذلك إذا اقتضت مصلحة الدولة أو مصلحة المسلمين عامة في هذا الوضع . وبما أن مجموعة البلاد والشعوب الإسلامية ، في مفهوم القانون العام في الإسلام ، تشكل أمة واحدة يطلق عليها أحياناً تعبير « دار الإسلام » ، فإنه لا يجوز أن تتقيد دولة إسلامية ما بمعاهدات قد تضر دولة إسلامية أخرى . وأن لا تعالج مشاكلها بمعزل تام عن مشاكل الدول الإسلامية الأخرى ، فالمجتمع الإسلامي كل لا يتجزأ ومرتبط ببعضه ارتباطاً عضوياً . هذه الدوائر المتصلة تقتضي منا أن نبرز أهمية التعاون الدولي على المستوى الإسلامي بجانب التعاون الفردي في كل دولة . وهذا التعاون يبدأ من مشكلة السكان

---

* **أنظر : نظام الإسلام — الاقتصاد مباديء وقواعد عامة للأستاذ** محمد المبارك رئيس قسم الشريعة والدراسات الإسلامية — كلية الشريعة بمكة — الطبعة الاولى : ٢ : ١٣٩ هـ ١٩٧٢ م — ص ١٣٠ .

وتوزيعهم ، وأنماطهم ، ودخولهم ، وطاقاتهم الإنتاجية ، ويتدرج إلى أن يشمل التعاون المثمر البناء على مستوى توحيد السياسات الاقتصادية لما فيه تحقيق للغاية المنشودة لصالح المجتمع الإسلامي .

ولا يتأتى ذلك إلا بمسح شامل للطاقة البشرية الإسلامية ، ومؤهلاتها ، ومستوى تدريبها . ثم يتدرج هذا المسح ليشمل كافة الموارد ، والثروات من زراعية وصناعية وحيوانية ومعدنية وبترولية وغيرها ، ثم وسائل ربط هذه البلاد ببعضها البعض وببقية دول العالم . بل إن الأمن والصحة والتعليم وغيرها من ضرورات المجتمع أمر مشترك بين المسلمين فما يمس أحدهم إنما يصيب المجتمع ككل .

أهمية التكامل الإقتصادي الإسلامي :

إن دعوتنا في هذه المقالة الموجزة تنصب على التعاون أسلوباً لخلق الحياة الإسلامية ، ومن ثم لخلق الإنسان المسلم الواعي الذي يسعى نحو التكامل الحقيقي . هذا الذي ذهبنا إليه وبما نملك من موارد طال سردها ، تجعلنا نتطلع إلى الحديث عن التكامل الإسلامي مفهوماً . ولا يمكن لنا ذلك إلا بالنظر إلى واقع الدول الإسلامية اليوم . إذ به ، وانطلاقاً منه ، يمكن رسم الطريق إلى المستقبل .

واقع الدول الإسلامية اليوم :

إذا ما نظرنا إلى العالم الإسلامي اليوم نجده يتصف واقعاً بما يلي :—

١ — سوء توزيع الثروة إذ يتراوح متوسط دخل الفرد من الدول الإسلامية بين ثمانية آلاف دولار في إحداها وفي الآخر سبعين دولار في العام .

٢ — إقتصاد ذو سلعة واحدة[١] : إن معظم الدول الإسلامية كدول متخلفة تعتمد في مواردها على اقتصادها قائم على سلعةٍ واحدة قد تكون بترولية أو قطنية الخ .

٣ — ندرة رأس المال الحقيقي المتمثل في رأس المال الإجتماعي ، وهو الذي يعتبر القاعدة الأساسية للتنمية في القطاعات الانتاجية المختلفة ، مع عدم استخراج رؤوس الأموال المتاحة بالشكل الأمثل .

---

(١) أنظر : **الموارد المالية العربية والتكامل العربي — الاستاذ حسن محمد برعي** المؤتمر الخاص لإتحاد الاقتصاديين العرب بغداد ١٢ – ١٥ إبريل ١٩٧٥ صفحة (٤) .

٤ ـــ ندرة الأيدي العاملة الماهرة : لانخفاض التعليم وقلة مراكز التدريب نجد أن البلاد الإسلامية تتميز بهذه الظاهرة رمزاً للتخلف .

٥ ـــ إنخفاض مستوى المعرفة التقنية وتأخر المستوى التكنولوجي عن اللحاق بركب التقدم ، في عصر صغر فيه حجم العالم نتيجة للثورة التكنولوجية وتقلصت أطرافه . ومرد ذلك إلى النقص الشديد في مراكز البحوث العلمية وضعف الإمكانات المتاحة لهذه المراكز سواء في المعدات المطلوبة ، أو العنصر البشري المؤهل للتوجيه والإشراف على البحوث العلمية ، وربطها باحتياجات الدول والبيئة الإسلامية ، مع هجرة للعقول . وسأولي هجرة العقول شيئاً من الإهتمام ولكنَّ مثالي الوطن العربي . فالوطن العربي الذي يؤلف سكانه ٤٪ من سكان العالم يقدم للولايات المتحدة ٦٪ من ذوي المهارات العاليه من مهندسين وأطباء وخبراء فتجد أن ٥٨٪ من المهاجرين المصريين مثلاً من النخبة الممتازة من المهندسين والأطباء منهم ٧٠٪ من حملة الدكتوراه و ١٧,٥٪ من حملة الماجستير[١] . وقد تكون أسباب الهجرة موضوعية إلا أننا لو استطعنا تسخير ما خلقه الله لنا من موارد لما هاجرت عقولنا الشابة إلى دنيا أخرى ، لتقديم المعرفة ، وللحصول على المزيد من المعرفة .

٦ ـــ عدم الإستفادة من أساليب الإنتاج المتقدمة لما يفرضه ذلك من استخدام رؤوس أموال ضخمة في مشروعات صناعية تتميز بكبر الحجم والتعقيد .

٧ ـــ عدم التنسيق بين الخطط الاقتصادية والإنتاجية في غيبة من استراتيجية واضحة المعالم ، تضع الخطوط الرئيسية . وترسم الطريق ، وتحدد الأولويات ، بما يعود بالنفع والفائدة على الشعوب الإسلامية جمعاء .

٨ ـــ عدم التنسيق بين السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية سواء فيما بين الدول الإسلامية بعضها البعض ، أو فيما بينها من جهة وبين العالم الخارجي من جهة أخرى . وتشتمل هذه السياسات على تلك الخاصة بالتبادل التجاري ، وتسهيل انتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة ، والسياسات الخاصة بالمعاملات المصرفية والمالية والتأمينية وخدمات النقل والمواصلات . مما يؤدي إلى صغر حجم السوق الداخلي ، وبالتالي إلى إرتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض أو انعدام الميل الحدي للادخار .

---

(٨) أنظر : مجلة الاقتصاد العربي ٨١ السنة الرابعة ١٩٧١ هجرة الكفايات العلمية ـــ د . عبد الرحمن حميدة .

وقد ترتب على ذلك الكثير من الآثار التي من مظاهرها تدهور شروط التجارة بالنسبة لمعظم صادرات هذه الدول أمام السلع الصناعية التي تصدرها أوروبا والولايات المتحدة واليابان وصعوبة انتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة بين الدول الإسلامية ، مع نقص التعاون فيما بينها في مجالات المعاملات المصرفية والمالية والتأمين وخدمات النقل والمواصلات واعتمادها جميعاً على الدول المتقدمة الغنية في تزويدها بهذه الخدمات ولا يخفى أن نقص التعاون فيما بين الدول الإسلامية في الميادين المالية والمصرفية يؤدي إلى اتجاه الأموال للاستثمار في الأسواق المالية والنقدية المتقدمة في الكتلة الغربية .

بعض المقترحات لتحسين الإقتصاد الإسلامي

أولاً : ندرة رأس المال :

ليس هناك من شك في أن نقص رأس المال ممثلاً في المشروعات الزراعية والصناعية ومشروعات الطرق والمواصلات ومحطات القوى الكهربائية والمشروعات المائية ، هو العامل الرئيسي في انخفاض المستوى الاقتصادي العام في كثير من الدول الإسلامية خاصة تلك التي تعاني من الضغط السكاني . كما أن نقص رؤوس الأموال الاجتماعية (مشروعات الري والنقل والمواصلات ومحطات القوى الكهربائية) باعتبارها القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها التنمية في القطاعات الإنتاجية المختلفة ، يؤدي في حد ذاته إلى انخفاض معدلات النمو في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والثروة المعدنية وذلك على الرغم من أن معظم الدول الإسلامية لديها ثروات وموارد طبيعية وفيرة ولكن معظمها غير مستغل . وتحويل هذه الموارد والثروات إلى انتاج يتطلب بالإضافة إلى الخبرة ، الحصول على الآلات والمعدات ومعظمها من الخارج . وما تعاني منه معظم الدول الإسلامية حالياً (عدا الدول المصدرة للنفط » من عجز في موازين التجارة والمدفوعات يقف حجر عثرة أمام التوسع في الحصول على أدوات الإنتاج اللازمة لاستغلال المتاح من الموارد .

وعلى الرغم مما تقدمه المؤسسات المالية والدولة المتقدمة من قروض ومساعدات للدول الإسلامية (غير المصدرة للنفط) ، فإن ذلك ما زال بعيداً عن أن يفي بالاحتياجات العاجلة ، فما بالنا بالاحتياجات الطويلة المدى اللازمة لاستغلال الثروات والموارد الممكن استغلالها ؟؟!!

وما من شك في أن البنك الإسلامي للتنمية سوف يلعب دوراً هاماً في هذا الخصوص بما سيقدمه من قروض طويلة الأجل بشروط مناسبة لتمويل مشروعات التنمية في الدول الإسلامية . إلا أن ذلك قد يستغرق وقتاً قبل أن يبدأ فعلاً في تنفيذ مشروعات التنمية لما قد تحتاجه هذه المشروعات من دراسات إقتصادية وهندسية .

وقد شاء العلي القدير أن يحين الوقت للدول المصدرة للبترول ومعظمها من دول العالم الإسلامي ، أن تلجأ إلى تصحيح سعر بيع النفط المصدر ليأخذ مستواه الطبيعي ، بعد أن بقي لمدة ربع قرن ثابتاً عند مستوى لا يتجاوز ١٥٪ من سعره الحقيقي ، الذي كان من الممكن أن تحدده عوامل العرض والطلب في الأسواق ، إذا تركت حرة وابتعدت عنها قوى الاحتكار العاتية التي تحكمت في الأسعار ، واستنزفت الموارد الضخمة لخير الدول المتقدمة الغنية على حساب الدول المصدرة للنفط .

وقد أشار آرثر بيرنز "Arthur F. Burns" رئيس مجلس المحافظين لنظام الاحتياطي الفيدرالي في الحديث الذي أدلى به أمام الجمعية الإقتصادية المشتركة التابعة للكونجرس الأمريكي في ١٩٧٤/١١/٢٧[١] ، إن ايراد دول البترول مجتمعة من صادراتها من البترول خلال العشرة أشهر الأولى من عام ١٩٧٤ قد بلغ حوالي ٧٥ بليون دولار ، أي حوالي ثلاثة أضعاف دخلها من خلال عام ١٩٧٣ . وأنه بالرغم من إرتفاع واردات تلك الدول بدرجة كبيرة ونموها بمعدلات عالية إلا أنها كانت بعيدة كل البعد عن أن تلحق بنمو دخلها من النفط . وقد نتج عن ذلك فائض في حسابها الجاري (سلع وخدمات) يقدر بحوالي ٤٥ بليون دولار عن تلك الفترة . وأن من ذلك الفائض حوالي ثلاثة أرباعه طرحت في أسواق المال بالولايات المتحدة (حوالي ١٠,٥ بليون دولار) وأوروبا الغربية (حوالي ١٦,٥ بليون دولار) وإنجلترا (حوالي ٦,٥ بليون دولار) ومن الباقي بعد ذلك ، حوالي ٣,٥ بليون دولار أقرضت لحكومات دول القارة الأوروبية الغربية واليابان ، وبليوني دولار أقرض معظمها لصندوق النقد الدولي لإستخدامه تحت بند « تسهيلات النفط » وجزء منها أستخدم في شراء سندات هيئات التمويل الدولية الأخرى ، وبليوني دولار فقط خصصت للدول النامية ، جزء منها في هيئة منح وهبات وجزء آخر في هيئة قروض مباشرة ، واشتراكات في بنوك التنمية الأقليمية . (مع ملاحظة أن معظم الدول البترولية هي دول إسلامية) .

---

(١) النشرة الإخبارية « لبنك التسويات الدولية » رقم ٢٤٥ الصادرة في ١٩٧٤/١٢/١٨ ، صفحات ١ – ٤ .

وقد أدى تصحيح الأسعار إلى زيادة الفوائض المالية التي تحصل عليها الدول الإسلامية المصدرة للنفط ، وهي تصدر فيما بينها الجانب الأعظم من النفط المعروض في السوق العالمي . ولكن عدم قدرة معظم اقتصاديات هذه المجموعة من الدول على استيعاب وامتصاص ما لديها من فوائض لأغراض التنمية ، نتيجة لنقص القوى البشرية لديها ، مع ندرة شديدة في الخبرات المطلوبة ، قد يؤدي إلى بقاء الفوائض المالية مودعة في البنوك ، لدى دول مجموعة منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ، أو مستثمرة في أوراق مالية في أسواق دول هذه المنظمة . ومع انتشار التضخم ، وارتفاع الأسعار في الدول الأوروبية والولايات المتحدة واليابان وتذبذب عملاتها من حين لآخر في ظل سياسة التعويم ، فإن الفوائض المالية أصبحت معرضة للتآكل على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع في الأسواق النقدية والمالية العالمية . كما أن استثمار جانب من الفوائض في شراء العقارات قد يعرض بعضاً من هذه الاستثمارات للضياع بالإضافة إلى هذا النوع من الاستثمار يعتبر إستثماراً عقيماً غير منتج بالمعنى الحقيقي .

فإذا أضفنا إلى ذلك الخطط العديدة التي يتفنن في رسمها حالياً المسئولون في الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض من الدول الأوروبية الأخرى والمنظمات الدولية ، لإعادة إستخدام الفوائض المالية العربية ، دون إتاحة الفرصة للمسئولين في الدول المصدرة للنفط لممارسة سلطانهم على أموالهم — بل والتهديد بتجميد الأموال إذا دعت الضرورة — لإتضح لنا على الفور أن الأمر يتطلب النظر بجدية إلى توجيه الفوائض المالية نحو الاستثمار الحقيقي المنتج أولاً في الدول المصدرة للنفط ذاتها ، وثانياً في الدول الإسلامية الأخرى .

إلا أن هناك من الأمور ما يحتاج إلى توضيح في هذا المجال :

١ — أن تحويل هذه الفوائض من الأسواق المالية المتقدمة إلى الدول الإسلامية لا يجب أن يصاحبه إنخفاض في دخل الدول المصدرة للنفط منها ، حتى لا يكون ذلك عائقاً أمام إنتقال هذه الأموال بالشكل والحجم المطلوب .

٢ — إن استثمار هذه الأموال في مشروعات الدول الإسلامية يجب أن يكون مصحوباً بضمانات جماعية كافية ضد مخاطر التأميم والمصادرة وما شابه ذلك . وفي هذا الصدد **يمكن إنشاء مؤسسة إسلامية لضمان الإستثمار** لتغطية هذا النوع من المخاطر .

٣ ــ أن يتم توجيه الأموال في البداية الى **المشروعات الحيوية والاستراتيجية** ، وتلك التي تخدم عدداً من الدول الإسلامية وليس دولة واحدة ، تحقيقاً لدرجة أعلى من التكامل بين مشروعات وإقتصاديات هذه الدول .

٤ ــ أن يتم **إنشاء منظمات للتنمية الزراعية والصناعية** على مستوى العالم الإسلامي تتولى المشاركة في إختيار المشروعات التي تحتل الأولوية في قائمة مشروعات التنمية وتقدم الخبرة المطلوبة في إعداد الدراسات وفي متابعة التنفيذ .

٥ ــ أن تلجأ الدول الإسلامية إلى تفضيل أسلوب **المشروعات المشتركة** التي تساهم فيها مجموعة من الدول الإسلامية ، بالاشتراك مع البنك الإسلامي للتنمية مما يقوي من روح التعاون فيما بينها .

٦ ــ أن يراعى دائماً الاستخدام الأمثل لرؤوس الأموال على أسس تجارية حتى يعود ذلك بالنفع الأكبر على الدول والشعوب الإسلامية جمعاء .

٧ ــ أن تتعاون الدول الإسلامية مع بقية دول العالم النامي ، وتساعد على تنميتها ، بأن تحصل منها على الآلات والمعدات والخبرة المطلوبة إذا توفرت هذه الخبرة ، وتلك الآلات في الدول النامية الأخرى .

وبطبيعة الحال فإن تحويل الفوائض المالية لدول النفط في أشكال الاستثمار السائل أو الاستثمار المالي إلى الاستثمار الحقيقي في مشروعات إنتاجية وفي مشروعات مشتركة مع الدول الإسلامية الأخرى ، سوف يساعد على تدعيم اقتصاديات الدول الصناعية في أوروبا واليابان والولايات المتحدة ويحقق الاستقرار الإقتصادي المنشود على المستوى الدولي .

ثانياً : نقص الخبرة الفنية :

تعاني كثيرٌ من الدول الإسلامية من نقص الخبرات الفنية ذات المستوى الرفيع من العلماء والتكنولوجيين ، وذلك على الرغم من أن العالم الإسلامي في جملته قد لا يعاني من نقص الخبرات التي تتطلبها التنمية في ميادين معينة .

لذلك فإن تعبئة القوى البشرية المدربة ، التي تتمتع بالخبرة المتقدمة في العالم الإسلامي يمكن أن تساعد إلى حد ما في سد النقص الواضح في الخبرات الذي تعاني منه بعض الدول الإسلامية .

ومع ذلك فإن العصر الذي كانت تتمتع فيه بعض المعاهد العلمية في العالم الإسلامي بمركز دولي مرموق باعتبارها مركزاً للإشعاع الحضاري والعلمي قد تبدل ، وأحتلت مكانتها معاهد أخرى في دول أوروبا والولايات المتحدة . ولسنا بحاجة لأن نشير الى أن ذلك يرجع الى ضعف الاهتمام برفع مستوى التعليم وقلة الامكانيات المادية اللازمة ، وكذلك إلى نقص العناية الموجهة لمراكز البحث العلمي ، وعدم وجود مراكز متطورة للبحوث على المستوى العلمي في الدول الإسلامية . ويتطلب الأمر بالتبعية ما يلي :

١ — التوسع في إرسال البعثات العلمية والتدريبية فيما بين الدول الإسلامية وإلى دول أوروبا والولايات المتحدة لرفع مستوى التعليم والتدريب .

٢ — تدعيم مراكز البحث العلمي الموجودة حالياً في الدول الإسلامية وخلق مراكز متطورة سواء باختيار بعض المراكز الحالية وتطويرها ، أو خلق مراكز جديدة ترقى للمستوى العالمي في مجالات العلوم والتكنولوجيا ، ورعاية البحوث المتقدمة فيها وخاصة في مجال القاطة النووية .

٣ — إعادة المستوى الممتاز إلى مراكز الإشعاع الحضاري والعلمي في العالم الإسلامي ورفع مستواها النسبي لتعود إلى سابق مجدها .

٤ — إختيار عدد من المكتبات الثقافية والعلمية وتدعيمها بالمراجع العلمية لتسهيل الدراسة على طلاب العلم من أبناء الدول الإسلامية .

٥ — توثيق الصلة بالأجهزة الدولية للملكية الصناعية وبراءات الإختراع ، لتحسين مستوى التطبيق التكنولوجي للمخترعات الحديثة . مع بحث إمكانية إنشاء جهاز إسلامي للملكية الصناعية وبراءات الإختراع لتوثيق الصلة بين ما يجري في العالم المتقدم وبين الاحتياجات التكنولوجية للدول الإسلامية .

ولا بد أن نشير بأن الإقتراح الخاص بإنشاء **مؤسسة علمية إسلامية يلقى** منا كل تأييد . ومن المقترح أن ينشأ **صندوق خاص للبحث العلمي والتكنولوجيا** تساهم الدول الإسلامية في رأسماله ، الذي يمكن أن يوضع الجزء الأكبر منه تحت تصرف البنك الإسلامي للتنمية ، لاستثماره في تمويل مشاريع التنمية في الدول الإسلامية ويوجه العائد

إلى الصندوق الخاص للبحث العلمي والتكنولوجيا المقترح للإنفاق منه على الأوجه المحدد له .

وتجدر الإشارة إلى أن خبرات العالم الإسلامي وحده لن تكون كافية لتنفيذ برامج البحث العلمي ، أو برامج التنمية الأمر الذي يدعونا إلى أن نؤكد ضرورة استقطاب الخبرات الأجنبية ، وخبرات أبناء الدول الإسلامية من العلماء الذين يستوطنون حالياً دول أوروبا والولايات المتحدة .

ثالثاً : ضرورة التنسيق بين الخطط الإقتصادية والإنتاجية :

تقتضي طبيعة الأشياء أن تضع كل دولة من الدول خططها الاقتصادية والانتاجية بما يتفق وظروفها الاقتصادية ، وبما يتمشى مع الأولويات التي تضعها ، وفق استراتيجية محددة تستهدف الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ولعناصر الإنتاج لتحقيق أعلى معدل نمو ممكن للناتج القومي .

ولكن قيام كل دولة باتباع هذا الأسلوب بمعزل عن الدول الأخرى قد لا يكون هو الأسلوب الأمثل ، الذي يكفل تحقيق أعلى معدل نمو اقتصادي لمجموعة من الدول . إذ أنه في كثير من الأحيان قد تتضارب المصالح الفردية للدول إذا لم يتم التنسيق بين الخطط الإنتاجية فيما بينها بما يتفق وموقف الجماعة ازاء مجموعات أخرى من الدول في المجتمع الدولي . ويقول الحديث الشريف في هذا المعنى « من كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ومن كان عنده فضل زاد فليعد على من لا زاد له » .

وعلى ذلك فإن التخطيط على مستوى كل دولة من دول العالم الإسلامي بمعزل عن الدول الإسلامية الأخرى لن يضمن الوصل بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الدول الإسلامية في مجموعها في وقت واحد . وبالتالي لن يحقق أكبر منفعة لمجموعة الدول الإسلامية ككل . وهذا هو اتجاه دول العالم الأخرى خاصة التكتلات الاقتصادية المعاصرة في الغرب والشرق .

وبطبيعة الحال ، فإن بعض الدول الإسلامية تدخل في تكتلات اقتصادية إقليمية مع دول أخرى ، إلا آنه من الممكن البدء بالتنسيق المرحلي على المستوى القطاعي . ويمكن البدء باستخدام الموارد المتاحة في بعض الدول بشكل أفضل ، إذا كانت تخدم أهداف الدول الإسلامية في مجموعها .

مثال ذلك الإسراع في استغلال الأراضي الصالحة للزراعة في بعض الدول الإسلامية والتي لا تحتاج إلى تكلفة عالية لاستصلاحها واستزراعها ، لإنتاج الحبوب وقصب السكر ، وهي المحاصيل التي تعاني الدول الإسلامية في مجموعها من نقص واضح في إنتاجها . ويتم ذلك عن طريق تعبئة **الإمكانيات المتاحة من أيدي عاملة ورؤوس أموال وخبرة فنية** في الدول الإسلامية ، لاستخدامها في استصلاح واستزراع الأراضي الموجودة في بعض الدول الإسلامية . وقد خطت الدول العربية خطوة إيجابية في هذا الصدد بتكوين الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي . ومن شأن هذا : أن يحسّن استغلال الموارد في الدول الإسلامية من جهة ، ويقلل من اعتمادها على الدول الأخرى في الحصول على قوت يومها ، الأمر الذي يحسّن من شروط التجارة مع الدول المتقدمة .

وبالمثل فإن هناك مجالاً كبيراً في تنسيق الخطط الصناعية ، والتركيز على إقامة صناعات إستراتيجية رئيسية تستخدم المواد الأولية المتاحة ، من حديد وفوسفات ونفط وخامات مواد البناء . إن التركيز على إقامة صناعات الحديد والصلب ، وبناء السفن ، وصناعات الأسمدة والبتروكيماويات الأخرى ، لابد وأن تعطى الأولوية في الوقت الحالي . ولن يتأتى ذلك إلا بالتنسيق الكامل بين الدول الإسلامية .

وفي هذا الصدد فإن المنظمات الإسلامية للتنمية الزراعية والصناعية التي أشرنا إليها فيما تقدم ، يمكن أن تعمل كبيت خبرة لإعداد الدراسات القطاعية ، وتحديد المشاريع التي تحتل الأولوية متعاونة في ذلك مع البنك الإسلامي للتنمية لوضع البرامج الاقتصادية موضع التنفيذ ، على أن تساهم الحكومات وصناديق التنمية والمصارف والقطاع الخاص ، في توفير التمويل المطلوب وفق سياسة للحوافز لجذب الأموال وتوجيهها إلى المشروعات المختارة .

رابعاً : ضرورة التنسيق بين السياسات التجارية والمالية والتأمينية :

يعتبر التنسيق بين السياسات التجارية والمالية والتأمينية من الأمور الحيوية التي تلعب دوراً أساسياً في نجاح التنسيق بين الخطط الإقتصادية والإنتاجية . فالدخول في اتفاقيات من شأنها تسهيل انتقال الأيدي العاملة ورؤوس الأموال والسلع ، يعتبر جزءاً لا يتجزأ من أي تنسيق ناجح بين الخطط الاقتصادية والانتاجية للدول الإسلامية ، حتى يمكن تعبئة الموارد المتاحة ، واستغلالها لما فيه منفعة هذه الدول ، بالشكل الذي أشرنا إليه فيما تقدم . ونحن لا نقلّل من الصعوبات التي قد تعترض طريق مثل هذه الاتفاقيات . ولكنه من

الممكن البدء بصورة مبسطة لتحرير انتقال عناصر الانتاج والسلع وفق شروط معينة ، على أن يتم التوسع في تنفيذ هذه الاتفاقيات وتخفيف القيود تدريجياً على انتقال السلع وعناصر الإنتاج .

وكما يحتاج الأمر إلى تنمية التجارة فيما بين الدول الإسلامية ، فإنه من الأهمية بمكان أن تتعاون الدول الإسلامية لتنسيق مواقفها في المفاوضات مع الدول المتقدمة ، بغرض الحصول على تسهيلات إضافية من أجل زيادة صادراتها إلى أسواق هذه الدول ، للتخفيف من القيود الكمية والنوعية وتخفيض الرسوم الجمركية على صادراتها .

من الأمور التي تستحق الإهتمام دراسة **إنشاء إتحادات إسلامية نوعية لتنمية الصادرات** مع التنسيق ، مع الهيئات الدولية في هذا الشأن ، وكذلك الاتفاق مع الدول النامية على **إنشاء اتحادات بين مصدري المواد الأولية (كما هو الحال بالنسبة لمنظمة الدول المصدرة للنفط)** ، **لضمان الحصول** على أسعار مناسبة لصادراتهما ، وذلك للحد من تدهور شروط التجارة أمام السلع الصناعية والمواد الغذائية التي تتحكم في أسعارها الدول الصناعية المتقدمة .

ونحن نساند الاقتراح الخاص بإنشاء **الصندوق الإسلامي للتسويات** المالية وذلك لسد حاجة الدول الإسلامية إلى ما تحتاجه من قروض قصيرة ومتوسطة الأجل ، لعلاج العجز الطاريء أو المؤقت في موازين مدفوعاتها ، كما حدث بالنسبة للدول العربية التي أنشأت صندوق النقد العربي .*

وفي مجال التعاون المالي والمصرفي فإنه من المقترح :

١ — إنشاء **شركات إستثمار** تتولى استثمار أموالها مباشرة في الدول الاسلامية التي لديها موارد طبيعية وثروات قابلة للاستغلال إقتصادياً .

٢ — التوسع في تبادل التسهيلات الائتمانية والودائع بين المصارف التجارية الإسلامية .

٣ — **إنشاء إتحاد المصارف الإسلامية .**

---

* تم التصديق علي إنشاء صندوق النقد العربي في الرباط في ٢٧ مايو ١٩٧٦ واقترحت أبو ظبي مركزاً للصندوق ، وعقد اجتماع لوزراء المالية العرب في أبو ظبي في الفترة ١٨/٤/١٩٧٧ حيث أقرت لوائحه الداخلية وانتخب مديره العام .

خاتمـــة :

إن العالم يشهد اليوم مرحلة تحول كبرى ، يمكن استغلالها لصالح الدول الإسلامية ، فإذا أحسن إستغلالها فيمكن أن تعود للأمة الإسلامية أمجادها ، وتجتاز الفارق الزمني ، والتأخر الذي حاق بها لعدم لحاقها بركب التقدم العلمي ، الذي حققته شعوب أخرى . أما إذا تكاسلت الدول الإسلامية عن استغلال الفرصة السانحة ، فسوف تتجاوزها الأحداث وربما لا تستطيع لقرون قادمة أن تنهض وتحقق ما هو متاح أمامها اليوم . وتكون بذلك قد أهدرت مستقبل أبنائها في حياة كريمة ومستقبل مشرق .

وإذا كنا نعيش الآن في عصر تتكاتف فيه الدول مع بعضها البعض ، فالمسلمون أولى بذلك بحكم العقيدة ، وما أمر به الله سبحانه وتعالى . فليس من مصلحة المسلمين أن تظل جهودهم مبعثرة وقواهم متفرقة ولديهم كل إمكانيات التقدم والرخاء ، ويد الله مع الجماعة .« وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » صدق الله العظيم » .

* * *